# السياسات العامة في عهد الإمام عليٍّ لمالك الأشتر

## *Public Policies during the reign of Imam Ali by Malik al-Ashtar*

أ.م. **علي مراد كاظم:** جامعة كربلاء، العراق.

م.م. **مروة مصطفى:** كلية الهندسة الخوارزمي، جامعة بغداد، العراق.

**Ali murad kadhim:** Karbala University, Iraq.

**Marwa Mustafa:** Al-Khwarizmi College of Engineering, University of Baghdad, Iraq.

Email: aliimurad900@gmail.com

**الملخص**:

يقدم البحث تحليلًا لبنود وتفاصيل عهد الإمام عليٍّ لمالك الأشتر، إذ جاء التركيز على مضامين السياسات العامة وسبل توظيفها لخدمة الدولة وحل المشاكل العالقة التي يعاني منها المجتمع أو تلك المتعلقة بالنهوض بالواقع العام للدولة، فالرسول محمَّد –صلَّى الله عليه وآله وسلَّم– قد وَضَعَ منهج حياة وأسسًا للتعامل وإدارة الدولة الإسلامية بأحسن ما يكون، وقد ثبَّتَ الركائز للتعامل ما بين الرئيس والمرؤوس بما يتناسب وشرع الله –عز وجل– ، وعلى هذا الأساس جاء الإمام عليٌّ عند تولّيه الخلافة بالاستمرار على نهج الرسول، وفي البحث أُشيرَ إلى أهمية السياسات العامة وسبل إنجاحها وطريقة تطبيقها. كذلك جرى بيان مضامين وأهداف الإمام عليٍّ في خلال عهده لوزيره مالك الأشتر بعد أن ولَّاه على مصر وأعطاه كل مفاتيح التعامل مع الرعية وكيفية إدارة الدولة، وقبل كل شيء أوصاه بصيانة وترويض النفس من المطامع وتهذيبها والحكم بالعدل بين الناس وأن السلطة لا تدوم وبأن يهتم بالفقراء، أيضًا جرى التركيز على أهمِّ مكامن القوة والضعف في إدارة الدولة وكيفية إنجاح عملها.

**الكلمات المفتاحية:** السياسات العامة، إدارة الدولة، النظام السياسي، السلطة، الشعب.

**Abstract:**

The research presents a vision of the terms and details of the reign of Imam Ali to Malik Al-Ashtar, and the focus was on the contents of public policies and ways to employ them to serve the state and solve the outstanding problems that society suffers from or those related to the advancement of the general reality of the state. The pillars of the interaction between the superior and the subordinate have been established in a manner that is consistent with the law of God Almighty, and on this basis Imam Ali came upon his assumption of the caliphate to continue the approach of the Messenger, and in the subject of the research was indicated the importance of public policies and the means for their success and the method of implementation. The contents and objectives of Imam Ali were also explained during his reign to his minister, Malik Al-Ashtar, after he appointed him over Egypt and gave him all the keys to dealing with the

subjects and how to run the state, and above all, he instructed him to protect and tame the soul from greed, to discipline it, and to rule with justice among people, and that power does not last and care for the poor, also focused on the most important strengths and weaknesses in the administration of the state and how to make its work successful.

**Keywords**: public policies, state administration, Political system, power, people

**المقدمة:**

يُعَدُّ عهد الإمام عليٍّ لمالك الأشتر من أهم العهود التي ما يزال صداها يصدح حتى يومنا هذا، لِما تَحمِله من أبعاد سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وثقافيةٍ ومن إرثٍ حضاريٍّ وفقهيٍّ لفنِّ إدارة الدولة إدارةً صائبة، وهو منهجٌ للحاكم العادل إذا ما أراد أن يحكم بالعدل وفق الشرائع السماوية، كما قد تناول العهدُ مئاتِ الكتب وآلاف البحوث والدراسات، فهو عهدٌ يعالِج قضايا الحكم وإدارة شؤون الرعية، وما يقع على الحاكم من واجبات تجاه الرعية، وما للرعية من واجبات تجاه الدولة، كما أن العهد يمثِّل ما نسميه اليوم "سياسات عامة" تعالج المشاكل العامة التي تحاول الحكومة اللجوء إليها في سبيل إيجاد الحلول واختيار البدائل، وهو ما يُعرَف بـ"مراحل صنع السياسات العامة"، فقد ضرب الإمام أسمى آيات الاعتدال والمساواة في إعادة توزيع الثروات بالصورة الأمثل، وكان يسارع إلى توزيع ما هو متوفر في بيت المال في سبيل محاربة الفقر وازدياد القوة الشرائية وتحريك عجلة الاقتصاد، وكان يحثُّ على العِلم والتعلم ومحاربة الجهل وكان يقدِّس العِلم والعلماء، أيضًا أبدى اهتمامًا كبيرًا بالزراعة والصناعة والتجارة وتفضيل العامل وتشجيع العمل، فقد كان أمير المؤمنين يعمل بنفسه شتى الأعمال، لِما للعمل من أهميةٍ في الإسلام ويشجع الآخرين، لذلك لم يغفل عن أي جانبٍ من جوانب إصلاح الرعية وتدعيم الدولة ونشرة العدالة وإقامة المساواة في عهده لمالك ابن الأشتر النخعي الذي ولَّاه على مصر.

**مشكلة الدراسة:**

تدور مشكلة الدراسة حول معالم السياسة العامة في عهد الإمام عليٍّ –رضي الله عنه– من خلال مطالعة كتاب "عهد الإمام عليٍّ لمالك الأشتر"، وهنا نطرح مجموعةً من التساؤلات: فهل يمكن أن نَعُدَّ أنَّ عهد الإمام عليٍّ لمالك الأشتر قد احتوى على مجموعة سياساتٍ عامة أم أنه مجرد توصية؟ وهل ما جاء في العهد ينطبق على زمانٍ معيَّنٍ أو أنه منهجٌ مستقبلي؟ وهل يمكن أن نَعُدَّ أنَّ تلك السياسات موافِقةً لما هي عليه اليوم وهل تُعَدُّ حاضرةً لكل زمانٍ ومكان؟

**منهج الدراسة:**

جرى الاعتماد في إعداد الدراسة على المنهجين الوصفي والتاريخي، عبر تناول الموضوع من زاويةٍ تاريخيةٍ أولًا، وتسلسل الأحداث ثانيًا، إضافةً إلى إعطاء الوصف من خلال ربط الأحداث.

**أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة من خلال الموضوع الذي يتناوله، وهو السياسات العامة وأهميتها في إدارة الدولة، وأهم تلك السياسات التي جاءت ضمن عهد ووثيقة الإمام عليٍّ لمالك الأشتر، ضمن سلسلة أمور في كيفية إدارة الدولة.

**أهداف الدراسة:**

للدراسة مجموعةٌ من الأهداف، أهمها:

1- توضيح ماهية السياسة العامة وآليات صناعتها وأهدافها.

2- إبراز طبيعة العهد الذي أرسله الإمام عليٍّ لمالك الأشتر.

3- توضيح أهم السياسات العامة التي جاءت ضمن نهج الإمام عليٍّ، والتي تضمنت بعض نصوص العهد التي أشارت لها.

## المبحث الأول: مدخلٌ مفاهيميٌّ في السياسات العامة

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية السياسة العامة

**أولًا: تعريف السياسة العامة**

عند محاولة تعريف مفهوم ما في مجال العلوم الاجتماعية، فإنه يكون للمصطلح عدة تعاريف ومفاهيم، وفق رؤية ونظرة كل مختصٍّ في هذا المجال، فالسياسة العامة قد جرى تناولها من عدة زوايا، كون من سلَّط الضوء عليها من العلماء والمختصين كثر، وهنا نحاول الإتيان على المصطلح إتيانًا مقتضبًا وواضحًا، فقد عرَّفها "كارل فريدريك" على أنها "برنامج عملٍ مقترحٌ لشخصٍ أو لجماعةٍ أو لحكومةٍ في نطاق بيئةٍ محدَّدةٍ، لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها، سعيًا للوصول إلى الهدف أو لتحقيق غرض مقصود"، في مقابل ذلك قد عرَّفها "روبرت أيستون" تعريفًا واسعًا بقوله "إنها العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها"، أما "توماس داي" فيَرَى بأن "السياسة العامة" "ما تفعله وما لا تفعله الحكومة"، أما "ريتشارد روز" فيصف "السياسة العامة" بأنها "سلسلةٌ من

الأنشطة المترابطة قليلًا أو كثيرًا، وأن نتائجها تؤثِّر على مَن تهمُّهم مستقبلًا وليست قرارات منفصلة)[1]، وكما أن للكُتَّاب العرب رؤيتهم فقد عرَّف بسيوني إبراهيم حمادة "السياسة العامة" بقوله إنها "خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذه معًا، يظهر منها اتجاه العمل للحكومة لمدةٍ زمنيةٍ مستقبلية، بحيث تكون لها المساندة السياسية"، كما أنه من تعاريف "السياسة العامة" المهمة تعريف الدكتور خيري عبد القوي بأنها "النوايا التي يعلنها المسؤولون الحكوميون بشأن مشكلةٍ عامة، والأنشطة التي ينفِّذونها تطبيقًا لتلك النوايا"، أما "جيمس أندرسون" فقد عرَّفها بأنها "برنامج عملٍ هادفٌ يعقبه أداءٌ فرديٌّ أو جماعيٌّ في التصدي لمشكلةٍ أو لمواجهة قضيةٍ أو موضوع) [2]، بالتالي، مع هذا الكم من التعاريف والمفاهيم لمختلف العلماء والمفكرين، يمكننا القول بأن "السياسة العامة" تشتمل على مجموعةٍ من البرامج والخطط التي تهتم بحل المشاكل العامة التي يعاني منها المجتمع، والتي تقع مسؤولية معالجتها على عاتق الحكومة التي تضع سياسةً عامةً في سبيل علاجها، وفق ما هو متوفر من إمكانياتٍ ماديةٍ وطبيعيةٍ تعمل على تسخيرها في اتجاه حل تلك المشكلة[3].

**ثانيًا: لماذا نهتم بالسياسة العامة:**

عمومًا، للسياسة العامة تأريخٌ ومدى بعيد، وقد مورِسَت على مختلف مراحل التاريخ، إلا أن موضوع دراستها ووضع الأسس العلمية لها وبلورة قواعدها كان في مرحلة ما بين الحربين العالميتين وما بعدها، لا سيما مِن قِبل المدرسة السلوكية، إذ ركَّزت على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها وأساليب تنفيذها ضمن إطارٍ تحليلي، وذلك بفعل تنامي الأصوات المطالِبة بضرورة تدخل الحكومة لحل مشكلات مكونات المجتمع وإصلاح أحواله، والحقيقة أنه حيثما وُجِدَ المجتمع الإنساني لا بد له من سياسةٍ عامةٍ للتعاون على توفير الغذاء ودفع الأعداء، ويتطلب هذا من الحكومة التدخل المباشر لحل هذه المشكلات، إذ أصبحت المشكلة جوهر السياسة العامة، كأن تكون هذه المشكلة حاجاتٍ لم تُلَبَّ أو حرمانٌ واقعٌ على مجموعةٍ من الناس أو ظلم طال شريحةً كبيرةً في المجتمع، وغيرها من المشكلات. وتوجد ثلاثة مستويات من المشكلات: المستوى الأول يتمثل بالمشكلات الفردية أو الشخصية التي لا تثير اهتمام الرأي العام، والمستوى الثاني وهو أعلى من المستوى الأول وأكثر منه اتساعًا، والمستوى الثالث وهو يمثِّل المشكلات العامة وهي أعلى المستويات وتؤثر على المجتمع تأثيرًا مباشرًا ومن خلالها تقوم الدولة بالتدخل وتعمل على حل أو معالجة هذه المشكلات والتي تأخذ أوجهًا مختلفة (كأن تكون: تضاربًا بالمصالح – صراعًا طبقيًّا – استغلالًا اقتصاديًّا – سوء توزيع للثروة – عدم وجود عدالة – حاجةً إلى التعليم أو الصحة أو السكن

[1] مها عبد اللطيف الحديثي، النظام السياسي والسياسة العامة، بغداد، دار الفرات، 2006، ص4.

[2] علي مراد النصراوي، التعددية السياسية والبرلمان العراقي، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2015، ص55.

[3] أماني قنديل، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل النظم السياسية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1987، ص108.

– مشكلةً أمنيةً داخليًا أو خارجيًا – وغيرها من المشكلات...) [1]. لذلك فإن الحكومات تلجأ للسياسات العامة وفق قراراتٍ تتخذها بما يتناسب وطبيعة وحجم المشكلة، إذ يجري تقييم حجم الضرر وطبيعة الحل، وعلى أساس ذلك تطلق الحكومة خططًا آنيةً أو مستقبليةً، أي قريبة المدى أو متوسطة أو بعيدة أو استراتيجية، وتقع على الجهات أو اللجان التي تضعها الحكومة تحديد الأولويات في تنفيذ ذلك البرنامج، إضافةً إلى ذلك تلجأ الحكومة أحيانًا لتفضيل سياسةٍ عامةٍ على أخرى أو علاج مشكلةٍ دون أخرى، نتيجةً لحجم الضغوط التي تواجهها من قبل المستفيدون من تلك السياسة العامة أو ممن يعانون من ضرر تلك المشكلة العامة، وعبر طرق عدة مثل الأحزاب والقوى أو جماعات الضغط والمصالح أو حتى عبر التظاهرات والاعتصامات، وغيرها من الوسائل المشروعة، في سبيل إيصال معاناة المواطن وإبراز حجم المشكلة ولفت نظر الحكومة للعمل على علاجها[2].

**المطلب الثاني: آليات صنع السياسة العامة**

بعد التعرف على معنى ومفهوم وأهمية السياسة العامة، لا بد من التعرف على الآليات التي تسلكها الجهات المختصة من أجل صنع تلك السياسة عبر مراحل معروفة، وتختلف عملية صناعة أو صنع السياسة العامة من نظامٍ سياسيٍّ إلى آخر، كما تتوقف تلك العملية على طبيعة المجتمع وما يطلبه من سياساتٍ وما يطرحه من مشاكل، إضافةً على ذلك توجد اختلافاتٌ جوهريةٌ في أسلوب تحديد المشكلة العامة، وإجراءات العمل على رسم سياسةٍ عامةٍ لحلها، بين الدول ذات النظام الديمقراطي والدول ذات النظام غير الديمقراطي، وغالبًا لا تصنع الحكومات سياساتٍ عامةً لعلاج مشكلةٍ خاصةٍ أو اجتماعيةٍ محدودة الأثر، بل ترسم السياسة العامة في محاولةٍ لحل مشكلةٍ عامةٍ يتأثر بها عددٌ كبيرٌ من الأفراد في المجتمع تأثُّرًا مباشرًا أو غير مباشر، ويتطلب علاجها تدخُّلًا حكوميًّا[3].

وعلى وفق ذلك توجد مجموعةٌ من الخطوات والإجراءات والمراحل تكون جامعةً شاملةً لخطى رسم وصنع السياسة العامة، ويمكن تحديدها عبر المراحل التالية:

[1] علي حسين سفيح الساعدي، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة فيها بعد 2003، بغداد، جامعة النهرين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013، ص112.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل، ط 1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص28.

[3] وصال العزاوي، السياسة العامة، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2001، ص17.

**1- تحديد المشكلة:**

تقوم السياسة العامة في أهم أهدافها على أساس حل مشكلةٍ عامةٍ يعاني منها المجتمع، وتتطلب تلك المشكلة تدخلًا حكوميًّا من أجل إيجاد مخرجٍ لها، هذه المشكلة هي المدخل الحقيقي والأهم في سبيل صياغة سياسةٍ عامةٍ تتناسب وحجمها وأهميتها، وهنا يمكن أن نَعُدَّها مدخل العملية، بالتالي فإن المشكلة، وبغض النظر عن طبيعتها سواءٌ كانت طبيعيةً أو بشريةً، طالما أنه يعاني منها المجتمع فلا بد من الحكومة التدخل لتلبية متطلبات ذلك المجتمع، سواءٌ كانت تلك المتطلبات سياسيةً أو اجتماعيةً أو ثقافيةً أو اقتصاديةً، ولا بد أن يعمل المحيطون بها على إبرازها للواجهة، أي لفت نظر الحكومة أو إثارتها بشتى الطرق حتى تكون مدخلاتٍ على شكل مطالب، كأولى المراحل المهمة في عملية صنع السياسة العامة[1].

**2- إثارة اهتمام صانع القرار:**

غالبًا ما تتوافر لدى الحكومة أو صانع القرار معلوماتٌ حول مجموعةٍ من المشاكل التي يعاني منها المجتمع، بالتالي توجد أولوياتٌ أو اهتماماتٌ تسعى الحكومة لإدراجها ضمن سلَّم جدولها في سبيل الاستجابة لها، ضمن جدولٍ تعمل عليه يتضمن مجموعةً من المشاكل العامة، وهنا يأتي دور المجتمع المعني لأجل لفت نظر الحكومة لأهمية تلك المشكلة وضرورة علاجها عبر التنسيق مع المنظمات المختصة أو عبر جماعات الضغط والمصالح أو حتى عبر الأحزاب السياسية، وهذا يعطي لتلك الجماعة موقفًا قويًّا على أساس أن تنسيقهم مع هذه الجهات يزيد الضغط، بالتالي لا مخرج أمام الحكومة سوى الاستجابة لهم، إذن فالمسألة تتطلب موقفًا قويًّا وعلى عدة مستوياتٍ من أجل إقناع الحكومة بضرورة علاج تلك المشكلة، وهنا يبرز دور الفرد الفعال في المجتمع الفعال، عبر تضافر الجهود المشتركة لإبراز ما يشعرون به وما ينشدونه حتى تستجيب الحكومة لهم[2].

**3- صياغة المقترحات:**

من أهم مراحل صنع السياسة العامة، بصفتها دخلت حيز الاهتمام، أي أن صانع القرار قد أخذ بالمشكلة وأقَرَّ بوجود خللٍ وقرر إدراجها على جدول الأعمال من أجل حلها، بالتالي جرى نقلها من فحواها الشعبية إلى أروقتها الرسمية في المسار الحكومي، غير أن ذلك ليس برهانًا على تنفيذها آنيًّا كونها ستواجه صعوباتٍ وعراقيل عدة، مثل معرفة حجمها وضررها وحجم المعاناة وطرق الحل، حتى أن القائمين عليها قد يواجهون مشاكل في تصورها نتيجةً لظهور عدة جماعات مصالح يحمل

[1] أحمد رشيد، علي الدين هلال، شكل التنظيم الحكومي في إطار السياسة العامة، ضمن: تحليل السياسة العامة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988، ص114.

[2] المصدر نفسه، ص115.

كلٌّ منها وجهة نظر تتناسب ومصلحته، وهذا ما قد يطرح أبعادًا مختلفةً ويعقِّد من المشكلة، فكثرة طرح الحلول يؤخِّر اختيار الحل السليم لها، فلكلٍّ من السلطتين التشريعية والتنفيذية رؤيتها في مقابل مؤسسات المجتمع المدني والجهات المختصة التي قد تكون لها وجهة نظر تختلف عما تراه المؤسسات الرسمية، وعمومًا فإن إعداد مقترحات السياسة العامة يتطلب التالي[1]:

أ- التعريف بالمشكلة بأكبر قدرٍ من الدقة.

ب- تحديد الهدف أو الأهداف المطلوب تحقيقها.

ت- جمع الحقائق والبيانات اللازمة.

ث- التعرف على البدائل المتاحة.

ج- تقييم مدى فاعليّة كل بديلٍ باستعمال معايير موضوعية.

ح- اختيار البديل الأفضل الذي يعد بتحقيق الأهداف بأكبر قدر من الفعالية.

**4- الإقرار:**

بعد وضع المقترحات المناسبة للسياسة العامة والاتفاق على البديل الأفضل، يجري هنا إقرارها اي إصدارها على شكل قانون، وبهذا تكتسب الشرعية التي تعطيها قوة الإلزام، ودون الصفة التشريعية أو قوة الإلزام تفقد الأهمية، وعند الإقرار لها يتيح ذلك ضرورة التنفيذ وربما تختلف صيغة الإقرار سواءٌ كانت كقانونٍ تشريعيٍّ يَصدر من السلطة التشريعية أو على شكل مرسوم جمهوريةٍ أو قرارٍ وزاري، كما أنها تمر عبر مراحل عدة، إذ يبدأ الإقرار على شكل اقتراحٍ لمشروع قانون، وسواءٌ كان من السلطة التشريعية أو التنفيذية، ومن ثم تجري مناقشة وقراءة ذلك المشروع لمرةٍ أو عدة مراتٍ في داخل أروقة السلطة التشريعية، لتبدأ بعدها مرحلة التصويت، ومن ثم إصداره على شكل قانونٍ على إثر المصادقة من السلطة التنفيذية، ويأخذ مجراه الرسمي بعد نشره في الجريدة الرسمية المعتمدة من قبل الدولة[2].

**5- تمويل السياسة العامة:**

بعد أن جرى إقرار السياسة العامة كقانونٍ ملزِم التطبيق من قبل الجهات المختصة، يُتطلب هنا من الحكومة توفير الاعتماد المالي اللازم لتنفيذ تلك السياسة العامة، والتخصيص المالي يتوقف

[1] المصدر نفسه، ص120.

[2] إسراء علاء الدين نوري، مساهمة النظم الإدارية في صنع السياسة العامة، دراسة مقارنة، بغداد، جامعة النهرين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005، ص45.

على حجم الوفرة المالية للدولة، فربما يصار إلى تخصيص مالي وتظهر عقبات أو أزمات تؤخِّر التنفيذ، أيضًا فإن طرق ذلك التمويل تتوقف على عدة عوامل تختلف باختلاف النظام السياسي وطبيعة وحجم المشكلة، إلا أنها لا تتعدى إحدى الآليتين، إما بصفة قانون خاص يتضمن ذلك التمويل أو لربما اعتماد خاص ضمن إحدى فقرات الموازنة العامة للدولة، ومعنى ذلك أن التمويل يُعَدُّ ركيزة صنع السياسة العامة التي تعتمد عليها مراحل وطرق السياسة العامة جميعها [1]. وفي ضوء ما تقدَّم من إيجاد الخطوط العامة لمفهوم السياسات العامة، نحاول الربط بين عهد الإمام عليٍّ – عليه السلام–وأهم السياسات العامة التي وُجِدَت ضمن ذلك العهد.

## المبحث الثاني: أهم السياسات العامة في العهد

إن عهد الإمام عليٍّ وثيقةٌ شاملةٌ لمختلف جوانب إدارة مفاصل الدولة، وأسلوب التعامل مع الرعية وحسن تدبير شؤون الرعية، ومن ذلك فإن السياسات العامة بمفهومها اليوم والتي تلجأ الدولة إليها لحل مشكلةٍ عامةٍ أو رسم خططٍ حكوميةٍ متقَنةٍ في سبيل إدارة مختلف مرافق الحياة العامة، وأمرٌ بالغ الأهمية في سياسة الإمام والحق، في رضاء العامة، الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من الشعب من ذوي المهن والحرف وغيرهم، فإن الحكومة مدعوةٌ لإرضائهم وتنفيذ رغباتهم المشروعة، يقول الإمام عليّ:

(وليكُن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل وأجمعها لرضا الرعية، فإن سخط العامة يجحف برضا الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة وليس أحدٌ من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء، وأقل معونة في البلاء وأكره للإنصاف، وأقل شكرًا عند العطاء، وأبطأ عذرًا عند المنع، وأضعف صبرًا عند ملحات الدهر من أهل الخاصة، وإنما عماد الدين وجماع المسلمين، والعدة للأعداء العامة من الأمة فليكن عفوك لهم وميلك معهم...)، وهذا النص يدلّل على أهمية العامة والغاية لإرضائهم، فهي مقدمة لإنجاح أية حكومةٍ وتجنب سخطهم الذي فيه دمار وزوال الحكم، فإن المواطنَ ذخرُ الدولةِ في مختلف أزماتها، وإن أية وسائل للإكراه ستكون بدايةً لانهيار الدولة، وعلى هذا الأساس نحاول من خلال البحث رصد أهم السياسات في العهد.

### المطلب الأول: السياسة التربوية والتعليمية

من أولويات الإمام عليٍّ العِلمُ والمعرفةُ، حتى أنه جعلها على سلم الأوليات وقدَّمها على الجوانب الاقتصادية والأمنية وغيرها، فهي ركيزة بناء مجتمعٍ مثقفٍ ملمٍّ بأمور الحياة، وهي بادرةٌ نحو التنمية الثقافية، وكما يقول السيد محمَّد الريشهري "فلسفة الوحي وفلسفة الحكم في منهج الإلهيين، لا تزيد على تربية الإنسان وتعليمه، وإن جميع الجهود ما هي إلا مقدِّمة لبناء الإنسان الكامل، على

[1] وصال نجيب العزاوي، مصدر سابق، ص60.

هذا الأساس كان الأنبياء والأوصياء، يتولوّن شخصيًا تعليم الناس. وعلى هذا مضت سيرة الإمام عليٍّ وسياستها على تصحيح الثقافة العامة للمجتمع، فعلى قدر ما كان الإمام عليٌّ يدافع عن السنن الاجتماعية، كان يهاجم بعنف الأعراف والتقاليد الخاطئة، ولم يكن يسمح أن تواصل التقاليد الخاطئة والأعراف الضارة حضورها في المجتمع الإسلامي".

وبحسب السيد الشيرازي، فإن في القرآن قرابة ألف وخمسمائة آية تتحدث عن العِلم والعقل والتذكر والتدبر، التي يجمعها معنى الثقافة والتعليم، وهذه خلفيةٌ واسعةٌ تعكس اهتمام الإسلام بالثقافة والفكر والتربية والتعليم.

ويقول الإمام عليّ: "على الإمام أن يعلِّم أهل ولايته حدود الإسلام والإيمان"، لذلك فإن الإمام عليًّا –عليه السلام– من هذا المنطلق عَدَّ الاهتمام بالأمور التعليمية والتربوية أحد أهم عوامل نجاح السياسة الثقافية، لذلك يقول: "وبالإيمان يعمر العِلم، وبالعِلم يرهب الموت"[1]، لذلك فإن على النظام السياسي أن يقر التعليم ويضع مناهجه المختلفة، وهو جزءٌ من واجبات الحاكم تجاه شعبه، ولقد جاء في شرح نهج البلاغة للمعتزلي: أن الإمام كان إذا صلَّى الفجر لم يزل معقبًا إلى أن تطلع الشمس، فإذا طلعت اجتمع إليه الفقراء والمساكين وغيرهم من الناس، فيعلمهم الفقه والقرآن، وكان له وقتٌ يقوم فيه من مجلسه ذلك. وأيضًا كان –عليه السلام– إذ يفرغ من الجهاد يتفرغ لتعليم الناس والقضاء بينهم2. وقد خطب –عليه السلام– فقال: "من يشتري عِلمًا بدرهم؟ فاشترى الحارث الأعور صحفًا بدرهم، ثم جاء بها عليًّا، فكتب له علمًا كثيرًا، ثم إن عليًّا خطب بالناس بعد، فقال: يا أهل الكوفة، غلبكم نصف رجل".

في مقابل ذلك فإن الإمام عليًّا –عليه السلام– كان قد حارب الجهل بشتى أنواعه لمنع انتشاره في المجتمع حتى قال: "لا خير في الصمت عن الحكم، كما أنه لا خير في القول بالجهل"، وكان يَعُدُّ الجهل من صفات التعسف، ويحث العلماء على ضرورة الاستفادة والإفادة من علمهم كما في "سَل تفقهًا، ولا تسأل تعنتًا، فإن الجاهل المستعلم شبيه بالعالم المتعنت، وإن العالم المتعسف شبيه بالجاهل المتعنت"، في مقابل ذلك يبين أن الفرق ما بين العالِم والجاهل كبير: "العالِم حيٌّ بين الموتى، والجاهل ميت بين الأحياء" 3، وعند التمعن بمجمل فقرات العهد الذي وضعه الإمام عليٌّ عليه السلام لمالك الأشتر فإنه وثيقةٌ تربويةٌ تعليميةٌ تثقيفية، إذ تحتوي على الموضوعات التالية: السيرة الحسنة، والعلاقة مع الرعية، وعدم التكبر، والإنصاف، والعدل، والوشاة، والاستشارة، ودور الوزراء وصفاتهم،

[1] لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، طهران: مكتب الاعلام الإسلامي، 2016، ص755.

[2] أبو العباس أحمد الأسدي، عدة الداعي ونجاة الساعي، تحقيق: أحمد الموحدي، طهران، مكتبة وجداني للطبع والنشر، ص101.

[3] لبيب بيضون، مصدر سابق، ص757.

والإحسان، والسنة، ودور العلماء، والعلاقة بين طبقات المجتمع، ودور قادة الجيوش والعلاقة بهم، واختيار القضاة، والشبهات، واختيار العمال والولاة، وخيانة العمال، والخراج ومالية الدولة، والكتاب وأصحاب الديوان، وفنون الكتاب، والتجار والاحتكار، والاهتمام بالفقراء، وأصحاب الحاجات والمصالح، وواجبات الحاكم، وأداء الفرائض، وعدم الاحتجاب عن الناس، ودور الحاشية، والاستفادة من الأعلام، والعلاقة بالأعداء والعهود[1]. إن أكبر درسٍ تربويٍّ تعليميٍّ ثقافيٍّ ما يزال يسطع حتى في جدارية الأمم المتحدة مقولته المشهورة: "يا مالك إن الناس صنفان: إما أخٌ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخلق، وكما علَّق كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة الأسبق على ذلك فإن هذه العبارة –كما يقول– يجب أن تعلَّق في كلِّ المنظمات، وهي عبارة يجب أن تنشدها البشرية. وفي ميدان التربية أيضًا، فقد جاء من ضمن العهد "ثمّ اعلم يا مالك! إنّي قد وجَّهتك إلى بلادٍ قد جَرَت عليها دولٌ قبلك من عدلٍ وجَوْرٍ، وإنّ الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم، وإنّما يُستدلُّ على الصالحين بما يُجري اللهُ لهم على ألسن عباده، فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح، فاملك هواك، وشح بنفسك عمَّا لا يحل لك، فإنَّ الشح بالنفس الإنصاف منها فيما أحببت أو كرهت"، وهنا إشارةٌ واضحةٌ لضرورة الاهتمام والتمعن في حال الناس، لا سيما أن المجتمع هذا قد مَرَّ عليه عدةُ حكَّامٍ بمختلف التوجهات، كما في عمرو بن العاص وما رافق حكمه تبعات، وهناك من ترك بصمةً جيدةً، وعلى هذا المنوال فالناس تحكم من هو الصالح ومن هو الطالح، ودليل ذلك قول الإمام: وإن الناس ينظرون من أمورك"، والناس هنا تميز من هو العادل أو الحاكم الجائر، فالإمام هنا يحض على معرفة تفكير المجتمع وإصدار السياسات التي تلبي طموحهم وتكون قريبةً من تفكيرهم، فالسياسات العامة الناجحة تلقي بظلالها على الواقع التربوي والاخلاقي في ربوع الدولة، فقد جاء في عهده لمالك: "وأَشْعِر قلبك الرحمة للرعيّة، والمحبّة لهم، واللطف بهم، ولا تكونَنَّ عليهم سبعًا ضاريًا تغتنم أكلهم، فإنَّهم صنفان: إمَّا أخٌ لك في الدين، أو نظيرٌ لك في الخلق، يفرُط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب وترضى أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنّك فوقهم، ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولّاك! وقد استكفاك أمرهم، وابتلاك بهم"[2]، فالحاكم هنا يحتاج أن يتمتع بصفات الرحمة والمحبة والمساواة والعفو والصفح، وهي جزءٌ مهمٌّ من صفات الحاكم العادل الذي يبين خلق الرسول الأكرم، وأن يتمتع بتقوى الله التي ترشده للعمل الصالح واتخاذ القرار الصائب والابتعاد عن الغرائز والأهواء، كما في قول أمير المؤمنين عليه السلام: "العقل صاحب جيش الرحمان، والهوى قائد جيش الشيطان، والنفس متجاذبةٌ بينهما فأيهما غلب كانت في حيزه"[3]، وهنا

[1]: ابن الأثير، عز الدين عليّ بن أبي الكرم الشيباني، الكامل في التاريخ، (بيروت، مكتبة المعارف، د.ت) ص307.

[2] زهير الأعرجي، العدالة الاجتماعية وضوابط توزيع الثروة في الإسلام، ط1، (قم، د.ن، 1415هـ). ص90.

[3] عامر عبد زيد الوائلي، مجلة العقيدة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العدد 18، 2019، ص200.

نستدل بأن من ضمن سلم أولويات الإمام –عليه السلام– تصحيح الثقافة العامة عبر تربية وتعليم المجتمع، والابتعاد عن الجهل الذي ينخر المجتمع، فالعِلم باقٍ لا تمكن إزالته ، لذلك تنمية المجتمع تكون عبر ترسيخ العلم.

يتبين أن الإمام عليًّا جعل أول أولويات تصحيح الثقافة العامة للمجتمع تأتي عن طريق التربية والتعليّم، وعدم ترك الجهل يستشري في جسد المجتمع، إذ يقر –عليه السلام– بأن معرفة العِلم دِينٌ يُثاب المرء على اتباعه، وخلد العلماء، وأوضح أن آثار العِلم لا يمكن أن تزول أبدًا والإنسان في الدنيا.

**المطلب الثاني: السياسة العامة المالية والاقتصادية**

في إطار توجه الإمام عليٍّ –عليه السلام– نحو تعزيز دور الدولة ورسم السياسات العامة في شتى المجالات، والتي أهمها السياسة الاقتصادية والمالية، والتي تعدّ منطلقًا نحو إعادة توزيع الثروات توزيعًا عادلًا وإيصال حقوق الرعية وضمان التوزيع العادل ومساعدة الفقراء وترصين العمل الجماعي والفردي وضمان تدفق الموارد للدولة كي تتمكن من إيصالها لمستحقيها، وما زال الأمر يتعلق بأمير المؤمنين عليٍّ –عليه السلام– فإن الصورة الأولى التي ستتضح هي العدالة الاجتماعية في ظل القيم الإسلامية ومحاربة الفقر وإحقاق الحق، لذلك نحاول في هذا المبحث التطرق لتلك السياسات التي وردت ضمن عهد الإمام لمالك الأشتر في الجوانب الاقتصادية والمالية.

**أولًا: تعزيز الإنتاج وإدامة التسويق وضمان تبادل السلع:**

أولى اهتمامات حكومة الإمام عليٍّ محاربة الفقر عبر تبنِّي سياسةٍ مدروسةٍ لمجمل الوضع الاقتصادي للدولة الإسلامية في ذلك الزمان، ويأتي في مقدمة تلك السياسات إدامة زخم الإنتاج عبر الحث على إعمار الأراضي وعدم أخذ الخراج قبل زخم الإنتاج وضرورة الاهتمام بالعامل وتوفير البيئة المناسبة له سواءٌ في الأراضي الزراعية أو الجوانب الصناعية، لذلك قال الإمام لمالك الأشتر: "ثم استوصِ بالتجار وذوي الصناعات، وأوصي بهم خيرًا المقيم منهم والمضطرب بماله والمرفق ببدنه، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارةٍ أخرب البلاد وأهلك العباد" [1]، لذلك فإن الإمام وعلى الرغم من كل المسؤوليات لم يترك عمله في الزراعة، حتى روي أنه كان يغرس بنفسه، لا سيما النخيل، وهي صورة للمجتمع بضرورة العمل وعدم التكبر والتركيز على الإنتاج وأن منافعه كثر، وكان الإمام يجني أرباحًا من هذا العمل، إلا أنه لم يدخر شيئًا وكان ينفق تلك العوائد على فقراء المسلمين أو يعتق العبيد من مالكيهم، في مقابل الإنتاج يوجد التسويق وتبادل السلع، كون

[1] المفيد، الاختصاص، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، (قم، جماعة المدرسين للنشر، د.ت)، ص160.

البضائع تحتاج لمن يشتريها لمنع تكدسها، فقد أوصى الإمام بضرورة وأهمية التجارة بصورتها الصحيحة، وقد بارك الله بها على أن تتقى من بعض الشوائب عبر الابتعاد عن الجوانب السيئة بها، مثل الاحتكار والتلاعب بالأوزان أو الربا، وجاء في وصيته لمالك الأشتر: "وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك واعلم مع ذلك أن في كثيرٍ منهم ضيقًا فاحشًا وشحًا قبيحا واحتكارًا للمنافع وتحكمًا في البياعات وذلك باب مضرةٍ للعامة، وعيب على الولاة فامنع من الاحتكار"، لذلك فإن الإمام كان يركز على ضرورة معرفة الحدود الشرعية الصحيحة في التعاملات التجارية وضرورة تفقُّه وتعلُّم التجار أصول المعاملة الإسلامية الصحيحة كي لا يقعوا في المحظور الشرعي أو الربا وما شابه.

من جانبٍ آخر، فإن الإمام قد وضع قواعد عامة وخاصة لضبط السوق، فقد حرم الغش أو رفع الأسعار بصورة فاحشة تؤدي لاضطراب الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وقد شكل لجنةً خاصةً لمراقبة الأسعار، كما كان بنفسه يقوم بجولاتٍ في أسواق الكوفة للاطلاع على سير أمور العامة والخاصة ومراقبة السوق، وكان سلام الله عليه دائمًا ما ينصح التجار بضرورة الحذر من المعاملات غير الشرعية أو سلوك الطرق الملتوية في التعاملات، وقد سمعه أبو مطر، وهو رجلٌ من أهل البصرة كان يبيت في مسجد الكوفة، سمعه في وسط السوق وهو يقول: "يا معشر التجار إياكم واليمين الفاجرة، فإنها تنفق السلعة وتمحق البركة"[1].

**ثانيًا: ضبط الإنفاق وضمان التوزيع العادل:**

في مختلف الحكومات التي سبقت خلافة أمير المؤمنين –عليه السلام– كان هدر الأموال وسرقة بيت المال والعبث به تجري عبر الولاة أو الحاشية دون حسيبٍ أو رقيبٍ، في حين تبقى القاعدة الشعبية تعاني الفقر والجوع، لذلك فإن الإمام عليًّا –عليه السلام– سارع لمعالجة هذه الظاهرة التي انهكت الدولة ومنع التبذير وعدم التعدي على بيت المال عبر تطبيقه سياسةً اقتصاديةً محكمة، وهذا ما نقله وحثَّ عليه مالك الأشتر في عهده، فقد عرف عن أمير المؤمنين حسابه الشديد مع كل الولاة في موضوع ضبط الإنفاق ومحاربة الإسراف وعدم صرف درهم واحد دون وجه حق حتى وصل الحال لتوصيه الولاة بضرورة الاقتصاد في كتابة الرسائل وعدم الإسراف، وفي موضوع العدالة في التوزيع فقد ضرب أمير المؤمنين مثالًا يحتذى به إلى يومنا هذا، فقد عرف عنه أنه لم يدخر شيئًا في بيت المال، وذلك عبر توزيعه لمستحقيه، وهذا ضمن السياسة العامة التي تتبناها الدولة، وهذا ما أوصى به مالك الأشتر حين ولَّاه على مصر وكان للإمام عليه السلام عدة أهداف من جراء عدم الاحتفاظ بما يحتويه بيت المال والسرعة في توزيعه، ومن تلك الأهداف أن كثرة الأموال وتراكمها يُعَدَّان مَفسدة للسلطة، وما تجربة الخليفة عثمان بن عفان إلا مثالًا على ذلك، فإن تراكمها زاد من أطماع الطامعين، كذلك قد تؤدي زيادة الأموال إلى أن يغترَّ الحاكم بها ويبذر على نفسه وحاشيته،

[1] توفيق الفكيكي، الراعي والرعية، النجف الأشرف، مطبعة الغري، 1939، ص220.

ومن جانب آخر فإن توزيع الأموال على مستحقيها يؤدي لزيادة الإنتاج ويحرك السوق ويزيد من التجارة وتبادل السلع ووفرة في القوة الشرائية التي تحرك عجلة الاقتصاد، كما وتراعى المساواة في ذلك التوزيع مما يؤدي لتقليل التفاوت الطبقي بين المسلمين وتخفيف وتقليل نسبة الفقر، وقد جاء ذلك عبر مقولة الإمام عليّ – عليه السلام– : "ألا إن حق من قبلك وقبلنا من المسلمين في قسمة هذا الفيء سواء يردون عندي عليه ويصدرون عنه"[1]، لذلك فقد عالج الإمام عليٌّ الموضوع الاقتصادي بمختلف نواحيه، وأبدى اهتمامًا كبيرًا، والدليل قد جاء في مقدمة عهد الإمام –عليه السلام– لمالك الأشتر: **"جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح أرضها وعمارة بلادها)** [2]، ومعنى ذلك أنه وضع سياساتٍ عامةً وبرامج وخططًا في سبيل البرامج الاقتصادية وإعمار المدن الإسلامية عبر استثمارات خيراتها بالصورة الأمثل.

## الخاتمة:

يتبين من خلال البحث أهم الخطوط العامة لمفهوم وتعريف السياسة العامة، وأهم عوامل نجاحها ومراحل صناعتها، كما قد تطرق البحث إلى أهم السياسات العامة التي حَمَلَها عهد الإمام عليٍّ –عليه السلام– لمالك الأشتر حين ولاه على مصر، وكيف جرى التركيز على الجوانب الإصلاحية في العهد لا سيما الإصلاح الثقافي عبر تثقيف المجتمع الإسلامي والاهتمام بالجانب العلمي والتربوي، إذ جرى تأسيس عدة مدارس إسلامية كيف لا وقد كان يحاضر بنفسه في بعض من تلك المدارس، أيضًا ومن خلال العهد كان يحث على ضرورة التعلم ومكانة العلماء ونبذ الجهل، إضافة إلى أهمية تربية وتعليم جيل إسلامي متكامل، مما يبعث بعامل القوة في المجتمع الإسلامي عمومًا والإنسان المؤمن خصوصًا، كما أن جانب العمل وتشجيع الإنتاج والحث على الزراعة كان على سلم أولويات حكومة الإمام عليّ –عليه السلام– وقد كان يعمل بنفسه في مختلف الأعمال لتشجيع الآخرين والحث على العمل، ولا ننسى السياسة المالية والاقتصادية وتوزيع الثروات بالتساوي ووضع المنهاج المحكم في موضوع الجباية وإدارة عمليات توجيه العوائد بالصورة الصحيحة.

## الاستنتاجات:

1- إن عهد الإمام عليٍّ لمالك الأشتر وثيقةٌ شاملةٌ لمختلف الأماكن والأزمان، وتصلح لأن تكون طريقًا ومنهجًا يحتذى به لكل من أراد السير في طريق الإصلاح.

2- الاهتمام بصياغة السياسات التعليمية والتثقيفية لبناء جيلٍ متعلمٍ قويٍّ رصين.

[1] محمَّد باقر الناصري، مصدر سبق ذكره، ص102.

3- الاحتكام إلى السياسات العامة في المجالات الاقتصادية والمالية لتعزيز مكانة الدولة وتوزيع الثروات بصورة عادلة.

## التوصيات:

1- ينبغي على الحاكم أن يكون في خدمة الشعب، فهو مسخَّر لأجلهم.

2- ضرورة اختيار الأشخاص الكفؤ لتولي المناصب في الدولة حسب النزاهة والخبرة والسمعة الطيبة.

3- إدارة الدولة بما هو متاح من إمكانيات وتوظيفها للمصلحة العامة.

4- الاعتناء بالفقراء والعامة والتوزيع العادل للثروات بين المواطنين.

5- الاقتداء بما جاء بوثيقة وعهد الإمام عليٍّ لمالك الأشتر والتمعن فيما بين السطور، فهو وثيقةٌ شاملةٌ جامعةٌ للحاكم العادل.

## قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن الأثير، عز الدين عليّ بن أبي الكرم الشيباني، الكامل في التاريخ، بيروت، مكتبة المعارف، 1990.

2- أبو العباس أحمد، عدة الداعي ونجاة الساعي، تحقيق: أحمد الموحدي، طهران، مكتبة وجداني للطبع والنشر، د.ت.

3- أحمد رشيد، علي الدين هلال، شكل التنظيم الحكومي في إطار السياسة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.

4- إسراء علاء الدين نوري، مساهمة النظم الإدارية في صنع السياسة العامة، دراسة مقارنة، بغداد، جامعة النهرين رسالة ماجستير غير منشورة، 2005.

5- أماني قنديل، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل النظم السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية، 1987.

6- توفيق الفكيكي، الراعي والرعية، النجف، مطبعة الغري، 1997.

7- زهير الأعرجي، العدالة الاجتماعية وضوابط توزيع الثروة في الإسلام، طهران، 2000.

8- عامر عبد زيد الوائلي، مجلة العقيدة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العدد 18، 2019.

9- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل، عمان، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

10- لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مكتب الاعلام الإسلامي، إيران، ط2، 2016.

11- المفيد، الاختصاص، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، (قم، جماعة المدرسين للنشر، د.ت).

12- وصال العزاوي، السياسة العامة، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2001.

13- علي حسين سفيح الساعدي، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة فيها بعد 2003، جامعة النهرين، 2013.

14- مها عبد اللطيف الحديثي، النظام السياسي والسياسة العامة، مركز الفرات للتنمية والدراسات، بغداد،2006.

15- علي مراد النصراوي، التعددية السياسية والبرلمان العراقي، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2015.